ياسر العواضي في لقاء صحفي:

علي عبد الله صالح خلع المشترك بتوقيعه على المبادرة

فجّر الأستاذ ياسر العواضي عضو اللجنة العامة نائب رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام مفاجئة من العيار الثقيل بتأكيده أن اللواء المنشق علي محسن الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرع كان أول من طرح موضوع الحصانة في اجتماع ضمه مع رئيس الجمهورية «السابق» بمنزل الرئيس عبد ربه منصور هادي في شهر مارس من العام 2011م.

وأضاف العواضي إن الحصانة ليست لعلي عبد الله صالح «كما يردد بعض السياسيين والإعلاميين» ولكنها لمن عملوا في عهده وفي مقدمتهم اللواء علي محسن الأحمر، مذكراً في هذا الصدد بالدور الذي لعبه علي محسن وحزب الإصلاح والذين قادوا العمل السياسي والعسكري في حروب المناطق الوسطى ضد الجبهة وحرب صيف 1994 وحروب صعدة الستة التي كان علي محسن قائداً للمنطقة العسكرية التي قادت كل المواجهات مع عناصر الحوثي.

ظلت الأزمة تخنقنا لكننا تنفسنا الصعداء باعلان علي محسن التمرد

وضع المؤتمر سيكون أفضل في المرحلة القادمة كونه تخفف من أعباء السلطة

حميد الأحمر يقود جناحاً متطرفاً في المشترك يجهض أي اتفاقات سياسية

الأستاذ ياسر العواضي الذي وصف ما قام به اللواء «المنشق» علي محسن الأحمر من إعلانه الانشقاق عن النظام والانضمام للاحتجاجات في مارس ٢٠١١م بـ «الغدر»، تحدث عن بعض تفاصيل عمل اللجنة التي أدارت الأزمة التي واجهها البلد مطلع العام الماضي (والمكونة من سياسيين وعسكريين) والتي كانت تجتمع بشكل يومي «صباحاً، مساءً» برئاسة رئيس الجمهورية «حينذاك» والقيادات التنفيذية والتنظيمية والعسكرية بمن فيهم قائد الفرقة الأولى «مدرع».

العواضي الذي كان يتحدث لبرنامج (ساعة زمن) على قناة اليمن اليوم، قال «إن الرئيس صالح طرح على اللجنة في اجتماع بتاريخ ١٦ فبراير خيار مغادرته للسلطة وتسليمها لنائبه حينها عبدربه منصور هادي وأن المقترح لاقى رفضاً كبيراً من غالبية أعضاء اللجنة»، مضيفاً «إن اللجنة كانت تواجه مشكلة كبيرة في مواجهة الشباب بداية الأحداث وكنا غير قادرين على التعامل مع الأحداث إلا أننا تنفسنا الصعداء مع إعلان علي محسن انضمامه للاحتجاجات والتي حرفها من «ثورة شبابية» إلى انقلاب وانشقاق «تمرد» عسكري مسلح وهو ما خفف من الضغوط الدولية.

وأضاف العواضي «إن اللواء علي محسن الأحمر الذي كان يحضر اجتماعات اللجنة بصورة دائمة طرح أفكاراً وخططاً عسكرية للسيطرة على العاصمة صنعاء ومنع مسلحين ينتمون لتنظيمات وأطراف من التسلل للعاصمة (متحدثاً عن معلومات متوافرة لديه بهذا الخصوص)، وأنه كان دائماً يطالب بإمكانيات عسكرية وتعزيزات من مواقع تابعة له خارج العاصمة.

وكشف العواضي في لقائه التليفزيوني عن طلب تقدم به الرئيس علي عبد الله صالح في أحد الاجتماعات من اللواء علي محسن قائد الفرقة الأولى مدرع لتولي حماية المتظاهرين في شارع الدائري «أمام جامعة صنعاء» وأن الأخير طالب بنقل عدد من أفراده في مواقع له خارج صنعاء لمعسكره في شمال العاصمة واستبدالهم بأفراد من الحرس الجمهوري أو تكليف الفرقة وقوات الأمن المركزي بالقيام بمهمة حماية المتظاهرين، مضيفاً أن الرئيس علي عبد الله صالح أصر على تولي الفرقة مهام حماية المظاهرين بعد جمعة ١٨ مارس وأن اجتماع اللجنة استمر حتى الساعة الواحدة ليلاً بحضور علي محسن.

وعن الحوارات التي دارت قبل جمعة ١٨ مارس بين المؤتمر وأحزاب المشترك، قال العواضي إن اليوم الذي سبق الحادثة شهد حواراً بين الرئيس علي عبد الله صالح ومحمد اليدومي «رئيس حزب الإصلاح» الذي حضر لدار الرئاسة بمعية علي محسن الأحمر وأن الحديث الذي دار كان حول تشكيل حكومة وفاق وطني وفي اللقاء طرحت عدد من الأفكار وجرى شبه اتفاق على تشكيل حكومة وفاق وطني بالمناصفة بين المؤتمر وأحزاب اللقاء المشترك يرأسها المشترك، وأن اليدومي تولى مهمة إقناع المشترك بهذه الصيغة للخروج من الأزمة إلا أن التواصل انقطع بعد أحداث جمعة ١٨ مارس.

المؤتمر جدد 75٪ من قياداته ودفع بعناصر شبابية بدعم من رئيسه

مهمتنا في المرحلة القادمة استعادة المشترك من خاطفيه

وعن الطرف الذي يقف خلف تلك الحادثة، قال العواضي «إنه ومن خلال تجربتنا من ٦ سنوات من الأزمة فإنه كلما حدث توافق أو انفراج في الأزمة يتدخل جناح متطرف في المعارضة يقوده حميد الأحمر «القيادي في حزب الإصلاح» للقيام بعمل تصعيدي لنسف تلك الإتفاقات التي كانت تعقد مع شخصيات معتدلة في الإصلاح والمشترك.

وقال العواضي إن لجنة إدارة الأزمة انعقدت بعد الحادثة ودعا الرئيس لإعلان حالة الطوارئ في ظل رفض بعض الحاضرين نظراً لعدم وجود خطة للطوارئ، وهو ما تم تجاوزه بإعداد خطة للطوارئ في وزارة الدفاع تتمثل في نشر أسلحة ثقيلة في مداخل المدن ومنع دخول المسلحين وبث هيبة الدولة.

وفي هذا الاجتماع_ يواصل العواضي _ كرّر الرئيس علي عبد الله صالح طلبه لعلي محسن الأحمر بتولي مهمة حماية المتظاهرين، فرد عليه الأحمر بعدم وجود قوة كافية لذلك ومطالبته بتزويده بمجموعة من العربات العسكرية من نوع «بي إم بي» وهو ما وافق عليه الرئيس صالح رغم الاعتراضات لعدد من أعضاء اللجنة، حيث قال العواضي إنه وجه خطابه للأحمر «أنت بتحمي الشباب وإلا بتقاتلهم؟!»، وعند هذه النقطة «يقول العواضي»، «بدأ الشك يراودني حول وجود موقف آخر لعلي محسن».

وعن وضع المؤتمر الشعبي العام في هذه المرحلة، قال القيادي المؤتمري إن المؤتمر الشعبي العام يمر بمرحلة انتقالية، واصفاً حضور الرئيس علي عبد الله صالح في المؤتمر والمشهد السياسي بالحضور القوى كونه يمتلك «شعبية كاسحة داخل المؤتمر وفي صفوف المواطنين»، وقال إن المؤتمر كسب نفسه وخسر الآخرين في الأزمة، كسب نفسه ببقاء الأعمدة والقيادات المخلصة والوفية لمبادئها وخسر أصحاب المصالح الذين غادروا إلى مراكب أخرى بحثاً عن موقع يحققون فيه مصالحهم.

وقال العواضي إن المؤتمر الشعبي العام جدد ٧٥٪ من قياداته العليا والوسطية ودفع بعناصر شبابية في المؤتمر العام السابع للحزب بدعم من رئيسه، مؤكداً أن وضع المؤتمر سيكون أفضل في المرحلة القادمة كونه تخفف من أعباء السلطة رغم كونه ما زال جزءاً منها، إضافة إلى أن المؤتمر بات يمارس دور المعارضة السياسية وهي أبسط وظيفة في العمل السياسي.

العواضي قال إنه لم يكن أبداً معارضاً داخل المؤتمر بل «معترض» على بعض السياسات والتوجهات في إطار التباينات في وجهات النظر التي لم تصل حد الخلاف، نافياً بشدة نيته الانسحاب من المؤتمر الشعبي العام كونه ورث عضويته في المؤتمر عن والده «أحمد العواضي» وهو أحد مؤسسي المؤتمر الشعبي العام ورقمه ٧ بين المؤسسيين.

وسخر الأستاذ ياسر العواضي من إطلاق بعض الأطراف صفة «المخلوع» على الرئيس السابق، متسائلاً «من خلع من ؟!».. كان الإخوان في المشترك ومعهم القيادات العسكرية المنشقة كادوا أن يصلوا السلطة بعد أن امتطوا ظهر الثورة فخلعهم علي عبد الله صالح بالثلاث من الثورة بتوقيعه على المبادرة الخليجية في الرياض، وقال «علي عبد الله صالح وقّع على تنازله عن السلطة وهم وقعوا على تنازلهم عن الثورة».

وعن جريمة الاعتداء على مسجد دار الرئاسة والذي كان يستهدف اغتيال رئيس الجمهورية وقيادات الدولة وكان أحد المصابين فيه، قال العواضي إنه كان يتوقع قيام البعض بعمل من هذا القبيل وأنه كان هناك معلومات بهذا الصدد، لذلك كان هناك إصرار على منع الرئيس علي عبد الله صالح من الذهاب للسبعين في جمعة ٣ يونيو وصعود منصة السبعين، وأنه فور وصوله لمسجد دار الرئاسة يوم الحادث تلقى تطمينات بهذا الشأن بأن الرئيس لن يحضر وأن من سيلقي الكلمة هو د. علي مجور «رئيس

علي محسن طرح خيارات عسكرية لمواجهة الشباب فرفضها الرئيس صالح

جمعة الكرامة أفشلت تشكيل حكومة ائتلاف وطني من المؤتمر والمشترك

الوزراء حينها».

ورفض الأستاذ العواضي اتهام أي جهة بالوقوف خلف الجريمة كونه طرفاً في القضية، مكتفياً بالتلميح لكون الطرف الذي يقف خلف أحداث جمعة ١٨ مارس هو نفسه من يقف خلف جريمة مسجد النهدين، حيث قال «إن المستفيد الأول من حادثة النهدين هو الطرف المستفيد من حادثة جمعة الكرامة». مشدداً في هذا الصدد، على أن جريمة مسجد النهدين خرجت من موضوع الحصانة باعتبارها عملاً إرهابياً بحسب تعريف قرار مجلس الأمن بخصوص اليمن ومؤكداً ثقته بالقضاء اليمني والدولي في محاسبة الجناة.

وتعليقاً على ما تداولته وسائل إعلامية عن قيام حميد الأحمر بدفع مبالغ مالية لشركات أمريكية بهدف تحسين سمعته وخلق لوبي لمساندته في مساعي وصوله للسلطة، قال العواضي «إن من حق حميد الأحمر أن يكون رئيساً لليمن.. إلا أن هذا أمر «مستحيل» كونه على معرفة بالشعب اليمني وما يكنه للقوى التي يمثلها الأحمر.

وكرّر العواضي اتهامه لعلي محسن الأحمر بتلقي أموال من جهات خارجية تصل لـ ١٣ مليون ريال سعودي «شهرياً»، وقال «إن هذا المبلغ لا يقارن مع ما يصرف له من وزارة الدفاع اليمنية، متهماً أربعة من وزراء حكومة الوفاق الوطني بتلقي مرتبات شهرية من أطراف خارجية، مستنكراً المقارنة التي وصفها بـ «الظالمة» بين اللواء علي محسن الأحمر قائد الفرقة والعميد أحمد علي عبد الله صالح «قائد الحرس الجمهوري» كون الأحمر محور استقطاب داخل الجيش والأمن والقبيلة وبعض الأحزاب بينما قائد الحرس ضابط عسكري «محترف» .

العواضي قال إن أبرز سلبيات حكومة الوفاق الوطني هو «عدم وجود وفاق داخلها»، وقال إن الوفاق هذا لا يعني وجود اتفاق بين أعضاء الحكومة ولكن ينصرف للحالة «الأداء» العام في تطبيق البرنامج الذي قدمته الحكومة للبرلمان ونال الثقة بموجبه، وتحدث عن سيطرة أطراف على رئيس الحكومة محمد سالم باسندوة رغم كونه مثل أفضل الخيارات بالنسبة للمؤتمر والمشترك.

وحول تصاعد عمليات الاغتيال التي تستهدف شخصيات سياسية وقيادات في الدولة، قال العواضي إنه_ وللأسف الشديد- ومع تطورات الأزمة الأخيرة لم يكن أمام اليمنيين إلا نافذة الحرب، وأن الرئيس علي عبد الله صالح بتوقيعه على المبادرة الخليجية فتح نافذة جديدة للسلام، وأن المهمة التي تقع على عاتق السياسيين في هذه المرحلة تتمثل في إخراج الناس من نافذة الحرب إلى نافذة السلام.

وأضاف «ومن بين المهام استعادة المشترك كونه يمثل حالة مدنية صحية»، وقال «إن المشترك خطف من قبل ميليشيات عسكرية وقبلية وأن معركتنا الآن هي استعادة المشترك من أحضان من خطفوه كون القرار السياسي للمشترك لم يعد بيده، وهذا سيساعد رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي والحكومة والحوار الوطني وسيساعدنا كشركاء في العمل السياسي.

وفيما يتعلق بأداء البرلمان الحالي في هذه الفترة، قال العواضي إنه ومنذ التوقيع على المبادرة الخليجية أصبحت كل مؤسسات الدولة بما فيها البرلمان أصبحت مرتهنة للمبادرة أكثر من ارتهانها للدستور والقوانين النافذة، مستدركاً في هذا السياق أن مجلس النواب يقاوم كل الضغوط التي يتعرض لها ليقوم بالدور المفترض منه.

وتمنى الأستاذ ياسر العواضي على الجميع إنصاف الرئيس علي عبد الله صالح والذي خط توقيعه في سجل التاريخ ولن يستطيع أحد أن يمحيه وهو موقّع على المبادرة وملتزم فيها، مطالباً الحكومة بعدم تحمليه الأخطاء وأن تتحمل مسئولياتها على أكمل وجه.

مشروع منظم لاغتيال القيادات المؤتمرية

تضاف العملية الارهابية الجبانة التي استهدفت اللواء الركن/ محمد ناصر أحمد وزير الدفاع وراح ضحيتها العديد من الجنود الأبرياء وكذا ما سبقها من عمليات إرهابية ومواطنين استهدفت العديد من الشخصيات الوطنية والسياسية من قيادات المؤتمر الشعبي العام على وجه الخصوص، تضاف كل تلك العمليات الجبانة الى رصيد الارهاب والارهابيين أعداء الحرية والأمن والسلام.. والتي يجب أن لا تذهب أدراج الرياح حتى لا نسمح للارهابيين مواصلة عملياتهم الاجرامية البغيضة التي تستهدف أمن واستقرار الوطن.

إن هذا الاعتداء الآثم الذي استهدف حياة وزير الدفاع ومرافقيه من المؤكد كان يهدف لنسف التسوية السياسية والعودة الى مربع الفتنة التي اشعلتها أحزاب اللقاء المشترك وفي مقدمتهم الاخوان المسلمون «حزب الاصلاح» في فبراير ٢٠١١م.

وفي ذات الاتجاه فإن هذا الحادث وما سبقه من عمليات إرهابية جاءت لتمثل امتداداً جديداً للأعمال الارهابية التي خطط لها ونفذها الانقلابيون منذ الاعتداء الارهابي على جامع دار الرئاسة يوم ٣ يونيو ٢٠١١م، وما تلاه من حوادث إجرامية مثل جريمة ميدان السبعين وتفجير طلاب كلية الشرطة وما حدث في حضرموت وغيرها من المحافظات الاخرى، ثم العمليات الارهابية ومحاولات الاغتيالات التي استهدفت شخصيات سياسية ووطنية ومؤتمرية خاصة والتي كان آخرها استهداف وزير الدفاع المناضل محمد ناصر أحمد، وكذا استهداف رئيس فرع المؤتمر الشعبي بذمار حسن عبدالرزاق عضو مجلس الشورى - عضو اللجنة الدائمة رئيس فرع المؤتمر بالمحافظة وغيرها من العمليات الارهابية مثل محاولة اغتيال ياسين سعيد نعمان وغيرهم من شخصيات وطنية وسياسية وحزبية.

وإزاء هذه العمليات الارهابية المنظمة يجب التأكيد على ضرورة وأهمية أن يقف الجميع من أبناء الشعب بمختلف شرائحه ومنظماته المدنية مع أجهزة الدولة ومحاربتها للارهاب والاغتيالات السياسية المنظمة، لكن يجب التأكيد في الوقت ذاته على أن حكومة الوفاق ممثلة بوزارة الداخلية وأجهزتها الامنية تتحمل كامل المسؤولية عن التقصير الذي أدى لوقوع تلك الجرائم، وهي مطالبة أيضاً بالقبض الفوري على الجناة والكشف عن مخططاتهم الاجرامية وبدون أي تباطؤ أو تسويف يضع وزارة الداخلية وأجهزتها الامنية موضع المتورط والمشارك والمتآمر في التسهيل للمجرمين تنفيذ جرائمهم تلك.. خاصة وأن العديد من الحقائق الدامغة تشير بجلاء للأطراف التي تقف وراءها.

إن ما حدث في أبين وميدان السبعين وأمام كلية الشرطة وأخيراً أمام رئاسة الوزراء باستهداف وزير الدفاع هي حلقات متصلة تستهدف زعزعة الامن والاستقرار وضرب التسوية، كما أن بروزها بهذا الشكل المنظم والمتسارع لهو دلالة أكيدة على حجم الانفلات الامني وعمق الهوة بين المجتمع وأمنه، كما تؤكد في الوقت نفسه على القوة التنظيمية للجماعات الارهابية.. مما يستوجب التأكيد على أن حكومة الوفاق الوطني التي تتحمل كامل المسؤولية، أن تقوم بواجبها، وألا تتقاعس عن مهمتها في التحقيقات وكشف من يقفون خلف هذه الاعمال الاجرامية كما تقاعست عن كشف نتائج التحقيق فيما حدث في السبعين وما حدث في كلية الشرطة ومحاسبة المتسببين مما فتح الباب واسعاً لمواصلة وتزايد أعمال الارهاب واستهداف الشخصيات العامة والأبرياء من المواطنين التي قدمت أرواحها ودماءها رخيصة بلا ثمن طالما أفلت المجرمون من المساءلة والعقاب.